الأنباء
الثلاثاء 7 فبراير 2017

عكس التوقعات.. «مركز كورم»: النفط الكويتي سينخفض إلى 20 دولارا

طارق الرفاعي متحدثا خلال الندوة

يوسف لازم

قال الرئيس التنفيذي لمركز كورم للدراسات الاستراتيجية طارق الرفاعي: هناك اعتقاد خاطئ بأن هناك حاجة إلى انخفاض مستويات الديون في الاقتصاد العالمي، ولكن في الواقع، الدين هو العمود الفقري للنظام المالي، فالديون الأقل تتسبب في أزمة مالية. وهذا هو السبب الذي يجعل البنوك المركزية من مختلف أنحاء العالم تقوم بشراء كميات قياسية من الديون لدعم الاقتصاد العالمي (دون نجاح يذكر).

وأكد الرفاعي، خلال ندوة لمركز دراسات الاستثمار لدى اتحاد شركات الاستثمار وبالتعاون مع مركز كورم للدراسات الاستراتيجية بعنوان The Instability of the Financial System & the Coming Global Financial Crisis، ان انخفاض الديون سيصاحبه أيضا انخفاض بالسلع الاولية مثل النفط والذهب وغيرها من المنتجات.

وعن طرح الكويت لسندات بقيمة 3 مليارات دينار خلال الفترة المقبلة وتحملها أعباء الديون، قال الرفاعي: ان حجم السندات المطروحة لا يمثل شيئا وهي نسبيا بسيطة مقارنة باقتصاد الدولة بشكل عام ومقارنة أيضا بحجم الديون المتواجدة على دول اخرى مثل الصين واليابان وإيطاليا التي بلغت حجم ديونهم اعلى من اقتصاداتهم.

وأضاف ان المشكلة تكمن في ان الاقتصاد الكويتي مرتبط بالنفط، ومن خلال أبحاثنا نرى أن سعر النفط سينخفض إلى مستوى 20 دولارا خلال الفترة المقبلة، وهو عكس ما اكده بعض الخبراء بأن النفط الكويتي مقبل على ارتفاعات تصل إلى 60 دولارا، وحتى لو حقق مستوى الـ 60 دولارا فإن مستواه السعري على المدى العام المقبل سيصل إلى 30 دولارا.

أوضح الرفاعي أن ما يعنيه انخفاض أسعار النفط بالنسبة للكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة أن الكويت قد أعلنت مؤخرا أنها تتوقع عجزا في الميزانية هذا العام بمقدار 5,2 مليارات دينار، وذلك وفقا للأسعار الحالية. ومع ذلك، وإذا كانت توقعات كورم صحيحة فسوف يكون العجز في ميزانية الحكومة أكبر من ذلك بكثير، وكذلك سيزداد عجز الموازنة لدى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أيضا.

وحول مطالبة «بازل 3» البنوك بتخفيض الرهونات العقارية، رأى الرفاعي ان العقار المحلي لن يتضرر إلا بانخفاض سعر البترول.

وتحدث الرفاعي عن الانتعاش الاخير للبورصة الكويتية، معتبرا ان ارتفاعها وقتي ولا يمت بصلة لأي مؤشرات يرتكز عليها ومن دون اسباب واضحة، فهي مجرد موجة تفاؤل، متوقعا قبل نهاية العام ان ينتهي الانتعاش ليعاود الهبوط مرة اخرى، بحيث تكون هذه الفترة مناسبة للمضاربين وليس لمستثمري البورصة.

16,5 فلساً ربحية السهم.. وتوصية بتوزيع 8٪ نقداً

«المزايا القابضة»: 10 ملايين دينار أرباح 2016

رشيد النفيسي

ابراهيم الصقعبي

55 مليون دينار الإيرادات التشغيلية من عمليات البيع والشراء

تسليم 5 مشاريع سكنية والبدء بتنفيذ 6 جدد.. محصلة 2016

قال رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة رشيد النفيسي إن الشركة نجحت خلال العام 2016 بتحقيق أرباح صافية بواقع 10,25 ملايين دينار في العام 2016 مقارنة بـ 9,32 ملايين دينار في العام 2015 وبنسبة زيادة وصلت 10,02٪ علاوة على ربحية سهم 16,51 فلسا في العام 2016 مقارنة 15,04 فلسا في العام 2015، وذلك من خلال عمليات البيع في مشاريعها المتاحة للبيع وزيادة نسبة الإشغال في مشاريعها المدرة للدخل بالشكل الذي أدى إلى بلوغ إيرادات الشركة التشغيلية نحو 55,17 مليون دينار بنهاية العام 2016، مؤكدا أن هذه الإيرادات جاءت كنتيجة مباشرة لعمليات التسويق المدروسة والمبيعات الكبيرة والثقة الوطيدة التي تحظى بها الشركة في الوسط العقاري، الأمر الذي نتج عنه تحقيق إيرادات من عمليات البيع بواقع 47,81 مليون دينار، فيما قفزت الإيرادات الناجمة عن عمليات التأجير بنسبة 15,19٪ وبواقع 7,11 ملايين دينار بنهاية العام 2016 مقارنة بـ 6,17 ملايين دينار للفترة نفسها من العام 2015.

وأضاف أنه وبناء على النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة فقد أوصى مجلس إدارة المزايا القابضة بتوزيع 8٪ من القيمة الاسمية للسهم نقدا والتي تعادل 8 فلوس لكل سهم وذلك إلى جميع مساهمي الشركة، وذلك في لفتة تعبر عن مدى حرص المجلس على مشاركة المساهمين في نتائج الشركة لهذا العام، مؤكدا أن التوصية بتوزيع النقد إنما تعبر عن قدرة الشركة وملاءتها المالية والنظرة المتوازنة لخطة الشركة المستقبلية، وأن هذه التوصية سوف تقدم إلى الجمعية العمومية للمصادقة عليها، علاوة على خضوعها لكل الإجراءات والمتطلبات من هيئة أسواق المال والجهات الحكومية المختصة.

وقال إن المزايا قد حافظت على موقعها الريادي في السوق على مستوى كل قطاعات الأعمال، إذ انه خلال العام 2016 تسارعت وتيرة أنشطة الأعمال بعد نجاح الشركة في حصاد نتائج المشاريع التي قامت بتطويرها في الأسواق الجديدة التي طرقت أبوابها في السنوات الماضية، ما انعكس على إجمالي أصول الشركة التي بلغت 254,78 مليون دينار بنهاية العام 2016 مقارنة بـ 251,04 مليون دينار في العام 2015، في حين بلغ إجمالي حقوق الملكية 119,61 مليون دينار بنهاية العام 2016 مقارنة بـ 111,45 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2015.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة م.إبراهيم الصقعبي إن المزايا نجحت بتحقيق نسب نمو في أرباحها في العام 2016 مدعومة بمؤشرات تتسم بالاستقرار وتتماشى مع استراتيجية الشركة القائمة على 10 أهداف أساسية تجلت وبوضوح في إنجازات الشركة في عام 2016.

أشار النفيسي الى ان الشركة لديها استراتيجية من مجموعة من المحاور أهمها تجنيب الشركة اي مخاطر اعتمادا على التنويع، حيث قامت الشركة بزيادة حصتها في إحدى شركاتها القابضة في جمهورية تركيا من 40٪ إلى 90٪ والتي تمتلك ريتم اسطنبول، وقد تم إنجاز المشروع بالكامل، فيما فاقت نسبة البيع فيه نسبة 80٪، وبلغت نسبة التأجير 50٪، وتم انعكاس ذلك في بيانات الشركة المالية اعتبارا من الربع الرابع من العام 2016.

كذلك تستهدف الشركة بدء مشاريع إسكانية جديدة بشكل سنوي، حيث بدأت الشركة بتنفيذ 6 مشاريع جديدة في 2016، تمثلت في الانتهاء من أعمال حفر الأساسات لمشروع «كيو لاين» السكني في دبي والمؤلف من مبنيين سكنيين، علاوة على الانتهاء من أعمال التصميم لمشروع «كيو زون» السكني في دبي والمؤلف من 500 شقة سكنية وبدأت الشركة تصميم مشروع جديد في منطقة «شرق» بالكويت، وبدأت أعمال الحفر لمشروع مزايا ريزدنس السكني في عمان والمؤلف من مجمع سكني متكامل الخدمات تمهيدا لطرحه للبيع في مارس المقبل.

وحصلت الشركة على تصنيف ائتماني طويل الأمد عند مستوى (BBB-) وقصير الأمد عند مستوى (A3) مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة كابيتال انتلجينس بالتزامن مع حصولها على تسهيلات ائتمانية بقيمة 8,25 ملايين دينار كويتي، الأمر الذي يؤكد متانة الجدول المالي للشركة وقدرتها العالية على الحصول على تسهيلات مالية في طي عملياتها التشغيلية.

وأكد النفيسي أن ادارة الشركة تؤمن بأهمية تطوير نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة في عمليات الشركة لذلك قامت بتفعيل نظام الـ ERP الجديد وذلك بربط عمليات الشركة المالية إلكترونيا بجميع شركاتها التابعة داخل الكويت وخارجها.

لتعزيز أمن الشبكات الإلكترونية في السوق الكويتي

«تواصل تيليكوم» تتعاون مع «بريتيش تيليكوم»

عبدالرحمن خالد

أعلنت تواصل تيليكوم، المزود الريادي لخدمات الاتصالات المرتكزة على تقنية MPLS، في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، عن اتفاقية جديدة عقدتها مع مجموعة بي تي (بريتيش تيليكوم)، التي تعتبر إحدى الشركات الرائدة عالميا في تقديم خدمات وحلول الاتصالات وذلك خلال ورشة عمل أقامتها الشركة امس.

وبموجب الاتفاقية، تتولى تواصل تيليكوم إعادة بيع وحدة رصد التهديدات الأمنية التابعة لمجموعة «بي تي» في الكويت، التي سوف تخول عملاء الشركة من استباق خرق شبكاتهم الالكترونية، ما يضمن حماية بياناتهم وعملائهم وموظفيهم.

وتعليقا على إبرام الاتفاقية الجديدة، قال الرئيس التنفيذي لشركة تواصل تيليكوم فجحان المطيري: «يمثل هذا التعاون الرامي الى تقديم حل شامل لخدمات البنية التحتية لتقنية المعلومات، إستراتيجية ناجحة لتواصل تيليكوم لزيادة حصتها السوقية والاستفادة من الفرص المتاحة في هذا السوق الناشئ».

وأكد المطيري أن منتجات وخدمات تواصل تيليكوم الريادية سوف تعزز من مكانة الشركة المتقدمة في قطاع الاتصالات، فضلا عن زيادة نموها وتوسعها في أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا.

الى ذلك، ففي الآونة الأخيرة، نما الوعي بتعزيز أمن الشبكات الالكترونية بسبب زيادة انتشار الهجمات الالكترونية وعمليات اختراق البيانات رفيعة المستوى، كما تتعرض الشركات من جميع الأحجام، لهذه التهديدات باستمرار ما يحث مؤسسات الأعمال على البحث المتواصل عن حلول أمنية تحميها من الأضرار المالية والقانونية والمرتبطة بالسمعة التجارية، إلى جانب تمكينها من استيفاء التوجيهات التنظيمية.

ويساعد ضمان أمن الشبكات الالكترونية الشركات في توفير تكاليف باهظة مثال تلك المتعلقة بالتحقيقات الجنائية، وإدارة الأزمات، وأتعاب المحاماة، والتسويات.

هذا، وتزود الشراكة الجديدة عملاء الشركتين، بخدمة متطورة للغاية لرصد تهديدات اختراق الشبكة الالكترونية، ويتم تخصيص هذه الخدمة وفقا لمتطلبات العملاء.

وتتيح هذه الخدمة إمكانية الكشف المبكر عن التهديدات، كما تسمح للشركات باتخاذ إجراءات فورية لمواجهتها، وكذلك وضع تدابير وقائية للحيلولة دون وقوع أي هجمات في المستقبل.

وفي حال حصول أي خرق للشبكة الالكترونية، توفر الخدمة الجديدة آلية السيطرة والحد من الأضرار الناجمة عنه وحماية البيانات.

ويزود العملاء بمجموعة من خيارات تقارير المعلومات الاستخبارية المحددة مسبقا، إلى جانب حلول مصممة خصيصا لتلبية متطلباتهم الخاصة.

وتشمل عقد ورش عمل لتحديد الأصول المعرضة للمخاطر، ومتطلبات المعلومات الاستخبارية الإضافية، وتقديم المشورة حول كيفية وضع الموارد والتقنيات الجديدة بكفاءة لمواجهة التهديدات الحالية والنامية، وتحديد العمليات اللازمة لكيفية استخدام المعلومات الاستخبارية وكيفية مشاركتها داخليا.

وأضاف المطيري: «تعزز هذه الاتفاقية المبرمة خططها مع مجموعة «بي تي»، الاستراتيجية المؤسسية لتواصل تيليكوم الهادفة الى تحقيق نمو مطرد في التوسع، وهي تتماشى أيضا مع رؤيتنا الرامية إلى الاستمرار في دعم هذا القطاع الذي يشهد نموا سريعا. كما يدل تعاوننا مع مجموعة بي تي على إمكانية توسعنا في الأسواق الواعدة، وإضافة القيمة إلى علامتنا التجارية مع تقديم خدمة متميزة لمجتمع الاعمال في قطاع الاتصالات عبر الخليج العربي، من خلال توفير خدمات اتصالات شبكية مرنة وعالية الجودة ترتكز على تقنية MPLS».

من جانبه، قال نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة «بي تي» وائل القباني: «في بيئة الأعمال اليوم، يتعين على المؤسسات البقاء على اتصال ببقية العالم سواء مع العملاء والمواطنين والموردين والشركاء والعاملين عن بعد، ما قد يسفر عن مخاطر التسرب إلى المعلومات البيانية. وبناء عليه تتميز مجموعة بي تي، باعتبارها أحد أكبر الشركات العالمية، بتقديم خدمات تضمن أمن المعلومات عبر قابليتها بالتحديد المبكر للمخاطر المحتملة أو معالجتها بفعالية في حال حدوثها، أيا كانت المصادر التي قد تأتي منها. وبذلك نستطيع تقديم المساعدة للمؤسسات لاستمرار آمن في أعمالها بعيدا عن المخاطر».

فجحان المطيري

وائل القباني

رغم زيادة البنزين.. استقرار التضخم السنوي عند 3,2٪ في 2016

«الوطني»: زيادة أسعار الكهرباء والماء ترفع التضخم إلى 4٪ في 2017

التضخم في مؤشر أسعار المستهلك

	نسبة التغير السنوي متوسط		متوسط التغير السنوي	
	نوفبر 2016	ديسمبر 2016	2015	2016
الأغذية والمشروبات	0,2	0,7	3,4	1,9
السجائر والتبغ	0,2	0,1	6,0	0,7
الملابس والأحذية	1,1-	1,5-	0,9-	0,2-
خدمات المسكن*	7,4	6,4	6,0	6,8
المفروشات ومعدات الصيانة	2,1	4,0	3,4	2,7
الصحة	1,9	1,9	1,7	1,7
النقل	10,0	10,5	0,5	2,5
الاتصالات	0,2	0,1	0,4	0,5
الترفيهية والثقافية	0,2	0,3	0,2-	0,1-
التعليم	2,7	1,2	4,4	3,1
المطاعم والفنادق	2,9	3,4	5,7	3,1
السلع والخدمات المتنوعة	0,9	0,9	1,9	1,0
المؤشر الأساس**	4,2	4,2	3,2	3,5
السلع المعمرة	0,8	0,8	1,1	0,8
السلع شبه المعمرة	0,1-	0,4-	0,2	0,6
السلع غير المعمرة	3,3	3,6	2,6	2,6
الخدمات	4,9	4,8	4,9	4,7
الخدمات باستثناء خدمات المسكن	1,1	2,3	3,3	1,6
المؤشر العام	3,4	3,5	3,3	3,2

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

*يتم تحديثه مرة على أساس ربع سنوي

*باستثناء المواد الغذائية والمشروبات المقدرة من بنك الكويت الوطني

تراجع أسعار المسكن والمواد الغذائية قابل ارتفاع البنزين

ارتفاع محتمل في أسعار المواد الغذائية على المدى القريب

اشار تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني الى استقرار معدل التضخم في أسعار المستهلك خلال شهر ديسمبر إثر انخفاض التضخم في أسعار خدمات المسكن والمواد الغذائية مقابل ارتفاعه في المكونات الأخرى. إذ بلغ التضخم العام 3,5٪ على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر مقارنة بمستواه في شهر نوفمبر البالغ 3,4٪ وذلك نتيجة التراجع المستمر في تضخم أسعار المواد الغذائية والتباطؤ في تضخم أسعار خدمات المسكن مقابل الارتفاع الذي سجله كل من مكون المفروشات المنزلية ومكون النقل والمواصلات ومكون المطاعم. وبلغ معدل التضخم الأساس الذي يستثني أسعار المواد الغذائية أعلى مستوى له منذ عدة سنوات ليستقر عند 4,2٪ على أساس سنوي.

واستقر معدل التضخم في العام 2016 مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى متوسط 3,2٪، واستقر نمو الأسعار نسبيا عند مستوى 3٪ خلال معظم العام 2016 باستثناء الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الذي ارتفع متوسط التضخم فيها إلى 3,6٪ على أساس سنوي إثر رفع أسعار البنزين في مطلع سبتمبر، ومع استبعاد أثر رفع أسعار البنزين فقد ظل التضخم ثابتا نسبيا عند ما يقارب 3٪ تماشيا مع استقرار التضخم في معظم المكونات الأخرى. فقد قابل الارتفاع في أسعار البنزين تراجعا في مكون خدمات المسكن وأسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة.

وتوقع التقرير أن يعاود التضخم ارتفاعه في العام 2017 تماشيا مع قيام الحكومة برفع تعرفة الكهرباء والماء بدءا من شهر مايو، ومن المتوقع أن يتسبب هذا الارتفاع في زيادة الضغوطات التضخمية في النصف الثاني من العام 2017 بالأخص والتي ستؤدي بدورها إلى رفع المتوسط السنوي إلى ما يقارب 3,8٪ ـ4٪ خلال هذا العام.

وحافظ معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية على ركوده خلال شهر ديسمبر ليبلغ 0,7٪ على أساس سنوي، وقد شهدت وتيرة نمو الأسعار في هذا المكون تباطؤا خلال معظم العام 2016 تماشيا مع التراجع المستمر في أسعار المواد الغذائية العالمية، فقد بلغ متوسط التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية 1,9٪ على أساس سنوي في 2016 متراجعا عن مستواه الذي سجله في العام الماضي عند 3,4٪ على أساس سنوي. ومن المحتمل أن يرتفع التضخم في هذا المكون على المدى القريب إلى المدى المتوسط مع ارتفاع التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية. إذ تشير وكالة البحوث السلعية إلى استمرار انكماش التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية ولكن بوتيرة أبطأ بكثير عند 2,3٪ على أساس سنوي.

وقال التقرير إن التضخم في خدمات المسكن تراجع خلال شهر ديسمبر إثر ركود نشاط العقار قليلا وذلك بعد ارتفاعه لما يقارب العام. إذ تراجع التضخم في هذا المكون التي تشكل الإيجارات السكنية معظمه والذي يتم تحديثه على أساس ربع سنوي ليصل إلى 6,4٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2016 من 7,4٪ على أساس سنوي في الربع الربع الثالث. إلا أن الزيادة في الربع الرابع من العام 2016 ظلت قوية على أساس ربع سنوي عند 2,8٪. ونتوقع أن يتراجع قليلا الارتفاع في هذا المكون على المدى القريب إلى المتوسط على أساس سنوي ليعاود ارتفاعه في النصف الثاني من العام 2017 إثر ارتفاع تعرفة الكهرباء والماء في سبتمبر.

وجاء التضخم في مكونات قطاع التجزئة متفاوتا خلال ديسمبر، فقد استمر التضخم في مكون الملابس والأحذية ومكون السلع الأخرى والخدمات بالتراجع إثر تباطؤ نمو طلب المستهلك وقوة الدينار، بينما ارتفع التضخم في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بعد أن استمر بالتراجع لثلاث سنوات تقريبا محققا قفزة إلى 4,0٪ على أساس سنوي في ديسمبر من 1,2٪ على أساس سنوي في نوفمبر وذلك بعد ارتفاع رسوم معدات الصيانة، وانعكس ارتفاع التضخم في هذا المكون أيضا في ارتفاع التضخم في مكون الخدمات باستثناء خدمات المسكن.

وبينما تسبب التضخم في خدمات المسكن في تراجع التضخم في مكون الخدمات قليلا خلال ديسمبر، ساهم ارتفاع الرسوم في معدات الصيانة في ارتفاع التضخم في مكون الخدمات باستثناء المسكن. إذ بلغ التضخم في الخدمات الذي يشغل مكون خدمات المسكن معظمه أقل مستوى له منذ عدة سنوات عند 4,8٪ على أساس سنوي في ديسمبر. وارتفع التضخم في الخدمات باستثناء المسكن من 1,1٪ على أساس سنوي في نوفمبر ليصل إلى 2,3٪ على أساس سنوي في ديسمبر نتيجة ارتفاع التكاليف في مكون معدات الصيانة وارتفاع التضخم في مكون المطاعم والفنادق الذي جاء على أعقاب ارتفاع الرسوم في معدات الصيانة.

وذكر التقرير أن التضخم في قطاع النقل والمواصلات حافظ على ثباته، إذ ارتفع التضخم في هذا المكون إلى ما يقارب 10٪ على أساس سنوي في سبتمبر ليظل ثابتا بعد ذلك. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار البنزين بواقع 50٪ إلى 60٪ خلال ذلك الشهر والذي أدى إلى ارتفاع تكاليف خدمات النقل. ومن المحتمل أن يواجه هذا المكون ارتفاعا في الضغوطات التضخمية على المدى القريب إلى المدى المتوسط وذلك تماشيا مع تغير أسعار خدمات النقل لتتناسب مع الارتفاع في أسعار البنزين، ولكن سيقابل الارتفاع المحتمل في الضغوطات التضخمية تراجعا مستمرا في أسعار السيارات والتي تشكل معظم مكون النقل. فقد تراجعت أسعار السيارات بوتيرة سريعة بلغت 2,6٪ على أساس سنوي في ديسمبر مقارنة بالشهر الماضي.

واستمر التضخم في مؤشر أسعار الجملة بالارتفاع في الربع الرابع من العام 2016 نتيجة ارتفاع التضخم في معظم المكونات ولاسيما في مكون التصنيع (النفطي). فقد ارتفع التضخم في مؤشر أسعار الجملة إلى 3,8٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من 2016 من 2,8٪ علي أساس سنوي في الربع الثالث وذلك نتيجة ارتفاع التضخم في مكون التصنيع ومكون استغلال المحاجر واستخراج المعادن على أعقاب ارتفاع أسعار البنزين في سبتمبر. إذ تسارع التضخم في مكون التصنيع (النفطي غالبا) من 3,1٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من 2016 ليصل إلى 4,0٪ على أساس سنوي في الربع الرابع وذلك على خلفية قوة التضخم في التصنيع المحلي الذي قفز من 4,6٪ على أساس سنوي ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عام عند 6,5٪ على أساس سنوي في الفترة ذاتها.

وقال التقرير انه من المحتمل أن يستمر التضخم في مؤشر أسعار الجملة بالارتفاع من مكون التصنيع وذلك على المدى القريب إلى المتوسط. إلا أن هذه الزيادات قد يقابلها ويحد منها تراجعا في نمو أسعار المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك ما سيسهم بدوره في دعم استقرار معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك.

Al Rifaj الرفاج للاستثمار Investment

تذكير لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة الرفاج للإستثمار (ش.م.ك.) مقفلة بتذكير السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمزمع عقدها يوم الثلاثاء الموافق 2017/02/14 في تمام الساعة 11:30 ص ، في مقر الشركة ببرج الداو- الدور الأرضي - قاعة الإجتماعات وذلك للنظر في البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الإجتماع أو من ينوب عنهم قانونياً مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – الشرق – شارع الخليج العربي – برج أحمد – الدور الخامس وذلك خلال ساعات العمل الرسمية لإستلام :-

- دعوة الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
- جدول الأعمال.
- كلمة رئيس مجلس الإدارة.
- البيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

والله ولي التوفيق،،،

نائب رئيس مجلس الإدارة